آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
بين التفاؤل والتشاؤم

أ. عياش قويدر*

أ. إبراهيمي عبد الله**

جامعة الأغواط

Résumé

L'Algérie a entamé en 1987 les premiers contactes avec le GATT. en 1994 à Marrakech naquit L'OMC. en 1996 L'Algérie engage officiellement ses démarches avec l'organisation mondiale du commerce.

L'intégration de l'économie algérienne dans l'économie mondiale a suscité des débats entre les spécialistes, la classe politique et même dans l'opinion publique. Les avantages et les inconvenants résultant de cette intégration dans les différents secteurs sont les points majeurs de ces discutions.

Actuellement les négociations avec l' OMC sont dans la phase finale. L'année 2005 serait l'année de l'adhésion de l'Algérie à l' OMC.

Cet article est une tentative de deux auteurs de mieux comprendre (et faire comprendre) un sujet complexe et ambiguë. Les points suivant constituent l'article:

1. Du GATT à l'OMC;
2. La naissance de l'OMC;
3. Les objectifs de l'OMC;
4. L'Algérie et l'OMC;
5. Les conséquences de l'adhésion de l'Algérie à l'OMC.

* أستاذ مساعد مكلف بالدروس بجامعة الأغواط. ayache_kouider@yahoo.fr

** أستاذ مساعد مكلف بالدروس بجامعة الأغواط. braabddz@yahoo.fr

مقدمة:

لا يختلف اليوم اثنان بأن العولمة هي من أهم الأحداث والمظاهر التي تميز حياتنا، وقد تجلت في جوانب عدة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، قانونية، مالية، إعلامية، بيئية،.. ومع مرور الوقت بدأنا نشهد المزيد من الاندماج للشركات والأسواق، والتحرير لكثير من الاقتصاديات، وتدفقات متنامية للعمالة و التكنولوجيا ورؤوس الأموال والمعلومات والسلع والخدمات، وتراجع السياسات الحمائية، ورفع القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام هذه التدفقات.

وقد دعّم هذا التوجه وجود أطر وآليات تساند وتقوّي هذه النزعة نحو العولمة، ولعل من أهمها على الإطلاق صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة.

والجزائر كواحدة من الدول النامية تسعى لأن تواجه هذا الاتجاه المتنامي للعولمة وتتعامل مع آلياته بما يكفل لها حسن التموقع والتكيف لضمان مصالحها الوطنية، في وقت قلّ فيه الحديث عن سيادة الدولة القومية بفعل هذه الظاهرة.

وقد عرفت الجزائر علاقات متعددة منذ مطلع التسعينات مع صندوق النقد الدولي في إطار برامج الإصلاح الهيكلي التي عرفها الاقتصاد الجزائري، كما عرفت أيضا علاقات مع البنك العالمي للإنشاء والتعمير في إطار التمويل والدعم المالي والفني.

ومنذ سنة 1987 بدأت الجزائر في اتصالات أولية في إطار الاتفاقية قبل أن تتحول إلى منظمة للتجارة العالمية في مراكش المغربية عام 1994، إلى أن جاءت سنة 1996 لتدشن مرحلة الاتصال الرسمي والفعلي للجزائر مع المنظمة. وحتى يومنا هذا ما تزال المفاوضات متواصلة بين الطرفين، أحدهما يقدم أسئلة والآخر يجيب، ويتوقع أن يصل الاتفاق النهائي خلال سنة 2005.

وبعد أن أصبحت الإجابة على انضمام الجزائر من عدمه مفصولا فيها، يبقى التساؤل مطروحا، بعد أن قطعت أشواطا كبيرة وأصبحنا على وشك التوقيع على الانضمام الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة، حول ما هي المغانم والمغارم من وراء انضمام الجزائر للمنظمة؟ في هذا المقال حاولنا طرح بعض الأفكار والرؤى من خلال إثارة بعض النقاط التالية:

- من GATT إلى OMC؛
- نشأة المنظمة العالمية للتجارة؛
- أهداف المنظمة العالمية للتجارة؛
- مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة؛
- الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة؛
- آثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الجزائر.

أولا: من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية الى المنظمة العالمية للتجارة

في أعقاب الحرب العالمية الثانية تم التوصل إلى اتفاقيات عرفت باسم بريتون وودز[1]، والتي أنشيء بموجبها صندوق النقد الدولي ليتولى إدارة السياسات النقدية العالمية وتحقيق الاستقرار لأسعار الصرف وتخفيف القيود على الصرف الأجنبي، فضلا عن علاج الإختلالات الطارئة في موازين المدفوعات عن طريق توفير رصيد مالي دولي لهذا الغرض، كما تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير في ديسمبر 1945 ليتولى إدارة السياسات المالية الدولية والإسهام في إعادة تعمير الدول الأعضاء وتوفير التمويل اللازم للاستثمار وتشجيع نمو التجارة الدولية[2].

واستكمالا لما سبق تقدمت الحكومة الأمريكية باقتراح للبدء في مفاوضات تجارية دولية تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، وقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة – بناء على

المقترح الأمريكي- توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف بلندن عام 1946، و الذي استكمل أعماله في جنيف عام 1947 واختتمها في هافانا عام 1948، ليصدر عن هذا الاجتماع الأخير وثيقة عرفت باسم "ميثاق هافانا" أو"ميثاق التجارة الدولية"، يهدف إلى وضع أسس التوصل لاتفاقية التجارة الدولية والعمل على إنشاء منظمة للتجارة الدولية[3].

وتقوم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، والتي تتضمن نظاما شاملا للقواعد العامة التي تحكم العلاقات التجارية بين الأطراف و التي تقع في 35 مادة أضيفت لها في عام 1965 ثلاث مواد لتلبية مطالب الدول النامية، على ثلاث مبادئ رئيسية هي: **تحرير التجارة، عدم التمييز بين الأطراف المتعاقدة والاعتماد على الوسائل السعرية دون الكمية في تقييد الواردات**، وقد عملت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية على العمل من خلال مبدأين أساسيين هما[4]:

المبدأ الأول: مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: مضمونه أن الإمتيازات الممنوحة لدولة ما يجب أن تمنح لباقي الدول الأخرى تحقيقا للعدالة و الإنصاف؛ وتسري على هذا المبدأ استثناءات عدة هي[5]:

- استثناءات لا حاجة لموافقة أعضاء المنظمة عليها، وتتمثل في إقامة منطقة تجارية حرة أو اتحادات جمركية بين الدول دون السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي، كما أن التفضيلات التي تتمتع بها الدول النامية تكون مستثناة من شرط الدولة الأكثر رعاية بعد جولة طوكيو في افريل 1979؛
- استثناءات تحتاج إلى موافقة أعضاء المنظمة عليها: تخص التكتلات الاقتصادية والتي تمت الموافقة عليها في المادة 25 من الاتفاقية رقم 05 والتي تخص وجوب إخطار المنظمة قبل نية الدخول في مفاوضات التكتلات الاقتصادية.

المبدأ الثاني: مبدأ المعاملة الوطنية: وهو أن تعامل السلع المستوردة معاملة السلع المنتجة محليا دون التمييز بين دولة وأخرى.

لقد استغرقت عملية الانتقال من الاتفاقية إلى غاية إنشاء المنظمة ما يقارب نصف قرن من جنيف إلى مراكش أي من 1947 إلى 1994، ويمكن سرد جولات المفاوضات على النحو التالي[6]:

1- جولة جنيف 1947: وشاركت فيها 23 دولة، وهي الجولة الأساسية التي انتهت إلى التوصل للإطار العام للاتفاقية واقتصرت على تبادل التنازلات الجمركية فقط، وسمحت للدول العمل ببعض الاتفاقات دون الأخرى. وقد تم الاتفاق على 45 ألف امتياز جمركي بقيمة 10 مليار دولار من التجارة بين الدول المتفاوضة وأصبحت الاتفاقية لازمة في يناير 1948؛

2-جولة آنسي 1949: أول جولة مفاوضات تعقد في إطار الاتفاقية، وشاركت فيها 13 دولة فقط تناولت المزيد من التنازلات الجمركية؛

3- جولة توركاي 1951: ارتفع عدد الدول المشاركة إلى 38 دولة؛

4- جولة جنيف: شاركت فيها 26 دولة فقط؛

5- جولة ديلون 1960-1961: شاركت فيها أيضا 26 دولة واقتصرت كسابقاتها على تبادل التنازلات الجمركية؛

6- جولة كينيدي 1964-1967: شاركت فيها 26 دولة، وتعد نقطة تحول في مسار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، حيث واكبت هذه الجولة العديد من التطورات الاقتصادية العالمية الهامة، من بينها إنشاء المجموعة الأوربية ذات التعريفة الموحدة، وقيام الولايات المتحدة بتعديل قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل ليحل محله قانون توسيع التجارة، الذي خوّل الرئيس الأمريكي صلاحيات أوسع في مجال مفاوضات تحرير التجارة الدولية. في هذا الإطار تم الاتفاق على وضع الأسس التي يجب أن تدار المفاوضات على أساسها في الجولة السادسة، وإحلال قاعدة التخفيض الجمركي بنسبة معينة على المجموعات السلعية المختلفة محل أسلوب التفاوض على كل سلعة على حدة. وقد أسفرت جولة كينيدي على تحقيق تخفيض جمركي عام بنسبة 50% أي ما يعادل 40 مليون دولار من حجم التجارة الدولية[7]. كما شهدت هذه الجولة التوصل

لمدونة لمكافحة الإغراق، وهي المدونة التي تطورت في جولة طوكيو لتصبح اتفاقا تم تضمينه كاتفاق رئيسي في جولة أورغواي، بينما أثارت السياسات الزراعية خلافا حادا في هذه الجولة لم يحسم خلالها ولا خلال جولة طوكيو التالية لها، وظل قائما حتى المراحل الأخيرة لجولة أورغواي؛

7- جولة طوكيو[8] 1973-1979: تعد أضخم الجولات السابقة على جولة أورغواي وأهمها، نظرا لتناولها موضوعات لم يسبق التطرق إليها من قبل واتساع نطاق المشاركة ليصل إلى 102 دولة، فضلا عن أن هذه الجولة استمرت لأكثر من 6 سنوات وتمخضت عنها تطورات غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية. فعلى صعيد التنازلات الجمركية تم خفض آلاف التعريفات على السلع الصناعية والزراعية على مدى فترة زمنية للتنفيذ بلغت 8 سنوات، وقد بلغ حجم التخفيض الجمركي 300 بليون دولار من حجم التجارة الدولية بما يعادل 30% من متوسط التعريفات في بدء الدورة[9]. وعلى صعيد الإجراءات تعد جولة طوكيو أول جولة تتوصل إلى اتفاقيات تساهم في تخفيف القيود غير التعريفية على الواردات[10]، وعلى هذا الأساس وصفت جولة طوكيو بأنها أولى مقدمات الشروع في التحول نحو وضع التجارة الدولية للمرة الأولى في إطار أقرب إلى المؤسسي، وهذا من خلال خوض جولة من المفاوضات يتسع نطاقها ليغطي مجالات لم يسبق التفاوض حولها في إطار مفاوضات تحرير التجارة الدولية؛

8- جولة اورغواي1986-1994: جاءت دورة أوروغواي-التي استغرقت قرابة ضعف المدة التي كان مقررا لها أي أربع سنوات- مختلفة كل الاختلاف عن كل الدورات السابقة، من حيث اتساع الرقعة التي حاولت تغطيتها أو من حيث تصديها لقضايا جديدة لم تكن في أي وقت من الأوقات محل مفاوضات متعددة الأطراف[11].وباختصار فقد تمخضت أهم التجديدات التي جاءت بها جولة أوروغواي لتحرير التجارة العالمية عن الاتفاقيات الثلاثة التالية[12]:

- الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO World Trade Organization ؛
- الاتفاقية العامة حول تحرير التجارة في الخدمات GATS General Agreement on Trade in Services ؛
- الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية TRIPS the agreement Trade Related Intellectual Property rights .

وفيما يلي جدول يلخص لنا الجولات في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية مع آخر دورة للمنظمة:

جدول رقم01: جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة/منظمة التجارة العالمية

العام	المكان/الاسم	الموضوعات المطروحة	عدد البلدان
1947	جنيف	الرسوم الجمركية	12
1949	آنسي-فرنسا	الرسوم الجمركية	13
1951	توركاي-إنكلترا	الرسوم الجمركية	38
1956	جنيف	الرسوم الجمركية	26
1961-60	جنيف(جولة ديلون)	الرسوم الجمركية	26
1967-64	جنيف(جولة كينيدي)	الرسوم الجمركية وتدابير مكافحة الإغراق	62
1979-73	جنيف(جولة طوكيو)	الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، الاتفاقيات الإطار	102
1994-86	جنيف(جولة أوروغواي)	الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، القواعد، الخدمات، الملكية الفكرية،تسوية المنازعات، المنسوجات، الزراعة، إنشاء منظمة التجارة العالمية	123
2004-02	الدوحة	جميع السلع والخدمات، الرسوم الجمركية،التدابير غير الجمركية، مكافحة الإغراق، الدعم الحكومي، اتفاقات التجارة الإقليمية، الملكية الفكرية، البيئة، تسوية النزاعات،قضايا سنغافورة.	144

المصدر: مجلة التمويل والتنمية،صندوق النقد الدولي،سبتمبر 2002، ص.06.

ثانيا: نشأة المنظمة العالمية للتجارة

تعد المنظمة العالمية للتجارة منظمة دولية يقع مقرها في جنيف عاصمة سويسرا، و قد تأسست في 1995/01/01 نتيجة مفاوضات دورة أوروغواي الممتدة من 1986 إلى 1994، وكان ذلك في مدينة مراكش المغربية. انخرطت في هذه المنظمة حتى 23 أبريل 2004 ما يقارب 147 بلدا، وهي اليوم توظف 600 عاملا بميزانية تقدر بنحو 162 مليون فرنك سويسري عام 2004[13].

و لم تكن الاتفاقية في صورتها الأصلية منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا المصطلح، حيث انه كانت تفتقر إلى الأجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية. و يعتبر المجلس الوزاري، الذي يتكون من وزراء التجارة في الدول الأعضاء في المنظمة، أعلى مجلس في هيكلها المؤسسي، وينعقد المؤتمر الوزاري مرة كل سنتين للنظر في الأعمال التي يقوم بها المجلس العام الذي يلي المجلس الوزاري في الأهمية. وتتفرع من المجلس الوزاري ثلاث لجان: تختص الأولى بالتجارة والتنمية والثانية بميزان المدفوعات والثالثة بالميزانية والمالية والإدارة[14].

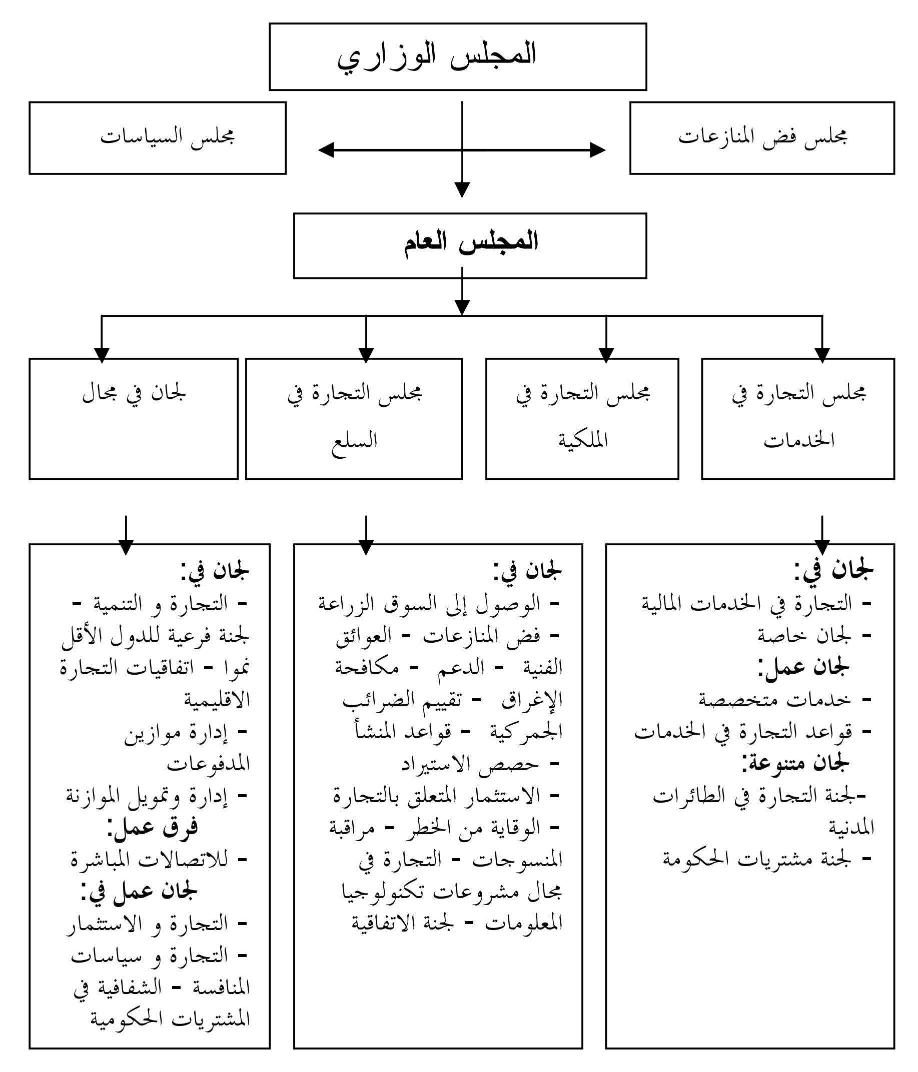
أما المجلس العام في الهيكل التنظيمي فيضطلع بإدارة شؤون ومهام المنظمة خلال الفترات التي لا ينعقد فيها المؤتمر الوزاري، وهو يجتمع بصفة دورية للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الإدارية، وتتبعه عدة مجالس تختص بالمجالات الثلاثة الرئيسية لعمل المنظمة[15]:

- مجلس التجارة في السلع؛
- مجلس التجارة في الخدمات؛
- مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية؛

يضاف إلى ذلك سكرتارية المنظمة والنظام المتكامل لتسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء.

و في ما يلي شكل يوضح لنا الهيكل التنظيمي للمنظمة:

شكل رقم01: هيكل المنظمة العالمية للتجارة



المصدر: محمد ناجي حسن خليفة اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية، الملتقى العلمي الدولي الأول،كلية الاقتصاد،جامعة الجزائر، 31ماي-02 جوان،2003،ص.08.

ثالثا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة

لقد نشأت المنظمة لتحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- إنشاء إطار لبحث مسائل المبادلات التجارية الدولية و إيجاد الحلول للمشاكل المواجهة للتجارة العالمية؛
- إيجاد هيكل خاص لفض النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء مثل ما حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية حول إنتاج لحوم البقر باستعمال هرمونات مضرة صحيا، أو ما هو بصدد الحدوث بعد فرض الولايات المتحدة الأمريكية لضريبة بين 20 و30% على الصادرات الأوروبية واليابانية والروسية من الصلب؛
- إيجاد التشريع القانوني و المؤسساتي لتنفيذ اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة؛
- منح الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة بمنحها فترات سماح أطول تسمح لها بالاندماج ضمن المنظومة العالمية لاقتصاد السوق؛
- الوصول إلى تحقيق معرفة كاملة و شفافة بالتشريعات والنظم التجارية لكل دولة وإتاحة ذلك لجميع الأعضاء في المنظمة؛
- إدارة الاتفاقيات التجارية الخاصة بالمنظمة؛
- متابعة السياسات التجارية الوطنية؛
- تقديم المساعدة التقنية والتكوين للدول النامية؛
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي لإيجاد مواءمة بين السياسات التجارية والمالية والنقدية؛
- تقوية الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة من جميع القيود ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية.

رابعا: مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة

ومنذ بدء أشغال المنظمة انعقدت عدة مؤتمرات دولية في إطارها لبحث المسائل التجارية الدولية وتحقيق الأهداف المعلنة، ويمكن سرد هذه المؤتمرات على النحو التالي:

1- مؤتمر سنغافورة: انعقد فيما بين 09-13 ديسمبر 1996 بمشاركة أكثر من 120 دولة درست مسائل عديدة متعلقة بالاتفاقات السابق ذكرها واتفاقات تكنولوجيا المعلومات والمنتجات الصيدلانية وجوانب البيئة والدول الفقيرة والمنافسة، ... وكانت أهم النتائج المتوصل إليها هي:

-تقييم تنفيذ التزامات المنظمة؛
-متابعة التطورات التجارية العالمية؛
-مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية؛
-توسيع المبادلات في ما يخص تكنولوجيا المعلومات.

2- مؤتمر جنيف : انعقد بين 18-20 ماي 1998 وخرج بنتائج أهمها:

-مواصلة عملية تحرير التجارة و إيجاد مناخ استثماري ملائم وتحقيق أهداف المنظمة؛
-التأكيد على أهمية التجارة الإلكترونية وحاجة الدول النامية لها في تحقيق التنمية والعائد الاقتصادي والمالي.

3- مؤتمر سياتل: جرى بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة بين : 30 نوفمبر و 03 ديسمبر 1999 وشهد معارضة شديدة من قبل المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية والجماعات المناهضة للعولمة، وركز على دراسة المناقصات الحكومية، التجارة الإلكترونية، المعاملة التفضيلية للدول النامية إضافة إلى تعزيز النقاط السابق ذكرها في المؤتمرات السابقة.

و يمكن القول بأن مؤتمر سياتل فشل و لم يحقق أهدافه، وهذا بعدما أعلن الناطق الرسمي باسم المنظمة عن ذلك، و يرجع الفشل إلى تباين المصالح القومية للأطراف المشتركة، و قد تم استبعاد الكثير من الدول النامية التي لم تحضر الاجتماعات المهمة،و رفضت أسلوب عمل المنظمة رغم الضغوطات الأمريكية بقبول المعايير التي طرحتها هذه الأخيرة و إلا فرضت عليها عقوبات أهمها اتهامها بالإغراق لمنع دخول سلعها الأسواق العالمية .

كما أن التضارب في المصالح احتدم بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، من جهة يخص مطالبة الأولى أمريكا بمراجعة القوانين المحددة للإغراق والمجحفة والضارة لها والتي ترى فيها مبالغة لمنع دخولها الأسواق الأمريكية، ومن جهة أخرى الخلاف بين أوروبا وأمريكا حول الشق الزراعي وخاصة مسألة الإعانات التي يطبقها الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الفلاحية الأوروبية المشتركة[16].

4- مؤتمر الدوحة[17]: الذي انعقد في قطر بين 09 و13 نوفمبر 2001 والذي واصل دعمه لتطبيق اتفاقيات جولة الاروغواي وشهد حضور المنظمات غير الحكومية.

شهد المؤتمر خلافات واعتراضات وطالبت الدول النامية برفع الدعم عن المزروعات المعدة للتصدير و المنتجة في الدول الصناعية وفتح أسواقها لزراعات الدول النامية.

رغم ما خلّفه المؤتمر من خيبة أمل للدول النامية التي لم تر الازدهار والنمو الموعود و لم يتحقق مرادها بفتح أسواق الدول الصناعية أمام منتجاتها إلا أن المؤتمر خرج ببيان حول اتفاقيات تخص السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتحديد مدة الحماية و سياسة الإغراق وغيرها من المواضيع.

خامسا: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة

لقد كان وفد الجزائر المفاوض مشكلا من 70 عضوا يمثلون 23 وزارة وهو ما سيسمح برعاية مصالح كل قطاع حفاظا على المصلحة العليا للاقتصاد الجزائري. وطيلة مسار المفاوضات التي توقفت مع بداية التسعينات واستأنفت في 1996 و تحركت عام 2001 تلقت الجزائر ما يربو عن 1200 سؤالا من قبل خبراء الفوج المكلف بمتابعة انضمام الجزائر ومن قبل حوالي 40 دولة اغلبها عضو في الاتحاد الأوربي الذي يسيطر على 65 % من حجم مبادلات الجزائر الخارجية.

وتصل عضوية الدول اليوم في المنظمة العالمية للتجارة إلى ما يفوق 148دولة إلى حدود 2004/10/13 أين تمت إجراءات التصديق على بروتوكول الانضمام لدولة كمبوديا[18]، وهناك العديد من الدول التي هي بصدد التفاوض و التي لازالت لم تبدأ بعد مفاوضاتها، وهذا كله يرجع إلى رغبة الدولة وإرادتها السياسية من عدمها في الانضمام والى طبيعة الشروط التي تطرحها المنظمة من اجل الانضمام وهي:

- **التعريفة الجمركية:** تلتزم الدول الراغبة في الانضمام بالالتزام بتعريفات جمركية محددة في إطار اتفاق مع المنظمة ولا يمكن المساس بها إلا في حالات خاصة تحددها قواعد المنظمة؛

- **الخدمات:** على الدول الراغبة في الانضمام أن تلتزم بجدول يتضمن وضع إطار زمني لإزالة القيود المفروضة على نشاطات الخدمات؛

- **تطبيق اتفاقات والتزامات المنظمة:** إن كل دولة ترغب في الانضمام عليها أن توقع بروتوكولا يشمل تطبيق جميع اتفاقات المنظمة[19] تطبيقا لمبدأ القبول الكلي للنتائج.

إن العضوية في المنظمة العالمية للتجارة تستلزم التفاوض مع مجموعة من البلدان الأعضاء في المنظمة للحصول على تأشيرة العضوية وذلك بتلقي الدولة الراغبة في الانضمام طلبات من البلدان الصناعية الكبرى والدول التي تربطها بها علاقات تجارية تتعلق بقائمة السلع والخدمات المطروحة للتخفيض الجمركي، أوتقديم الدولة الراغبة في العضوية جدولا للسلع والخدمات المعرضة للتخفيضات الجمركية، وبعد انتهاء مرحلة العروض تتوجه الدولة إلى مجلس المنظمة وبحصولها على2/3 من أصوات الأعضاء تصبح عضوا في المنظمة.

إن اتصال الجزائر المستقلة بالمنظمة العالمية للتجارة جرى سنة 1987 في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، ولكن الاتصال الفعلي لم يتم إلا سنة 1996 بعد جولة الاورغواي وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة وقد جرت المفاوضات وفق المراحل التالية:

1- المرحلة الأولى:جرت المفاوضات الأولى المتعددة الأطراف سنة 1998 وأجابت الجزائر في ذلك على 300 سؤال مطروح من طرف الهيأة الدولية، وتتناول طبيعة الأسئلة هيكلة الاقتصاد الوطني وتطوره، وهو إجراء تقليدي يسمح لأعضاء المنظمة التعرف أكثر على اقتصاد الدولة التي تأمل في الانضمام؛

2- المرحلة الثانية: تواصلت المفاوضات سنة 1999 بالموازاة مع انعقاد مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية وكان على الجزائر بدأ المفاوضات الثنائية، وتم تقديم مدونة تتضمن قواعد ومبادئ النظام التجاري الجزائري واتجهت إلى تقديم الأجوبة الخاصة بالأسئلة المطروحة من أهم الشركاء وهم الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والذين طالبوا بتوضيحات أكثر.

توقفت المفاوضات فيما بعد وتزامن ذلك مع بدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة الاورومتوسطية والذي يجب التأكيد على أنه يعقد دون الإخلال بالقواعد التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة[20]؛

3- المرحلة الثالثة: بعد توقيع اتفاق الشراكة في 2002/04/19 اتجهت الجزائر إلى خوض غمار المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة و ابتدأت المفاوضات الثنائية التي دامت 18 شهرا تحاول الجزائر من خلالها التوفيق بين عاملين هما:

- الالتزام بتحرير الاقتصاد الوطني من جهة؛
- توفير وسائل الحفاظ على المصلحة الوطنية من جهة أخرى.

4- المرحلة الرابعة: بدأت في 2003/11/28 بجنيف بوفد جزائري من 28 عضوا يمثلون الإدارة والقطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى الشركاء الاجتماعيين برئاسة وزير التجارة السيد نور الدين بوكروح وقد تضمن جدول الأعمال:

- تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية؛
- محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة؛
- التطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري[21].

5- المرحلة الخامسة: تبدأ من أكتوبر 2004 إلى حدود الخريف المقبل بجنيف كذلك، وتعتبر آخر مرحلة وبها من المفروض أن يتم الإعلان عن نهاية المفاوضات ومن ثم الانضمام. ويجب التأكيد على أنه من صالح الجزائر أن تختتم المفاوضات مع المنظمة قبل افتتاح دورة المفاوضات الثنائية القادمة بالدوحة لان الشروط ستكون عسيرة ومقيدة أكثر حسب السيد سيد علي لبيب المدير العام للجمارك الجزائرية [22].

وأهم ما يميز هذه المرحلة:

- تقديم الجزائر لعروض مفاوضات وهي العروض التعريفية الثالثة المقترحة للمنتجات الفلاحية والرابعة للخدمات تطبيقا لخفض الرسوم الجمركية إلى المستوى المسموح به في المنظمة العالمية للتجارة أي من 0 إلى 20% للقطاع الصناعي وما بين 0 و25% للقطاع الفلاحي، وهذا يبتعد كثيرا عن المدى الذي

تطبقه الجزائر والذي يصل إلى 45% و بالتالي يتنافى وقواعد المنظمة التي تنص على مبدأ المعاملة بالمثل الذي يغطي تعاملات كل الدول المنضوية تحت لوائها[23]؛

- تمثل هده المرحلة نهاية المفاوضات وقد أكد السيد نور الدين بوكروح وزير التجارة الجزائري "الجزائر في المرحلة النهائية لمفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و سيعرض التقرير النهائي للانضمام في شكل اتفاقية على الندوة العامة و مجلس وزراء المنظمة "[24] ، هذا التقرير كان من المفروض أن يعرض في شهر جوان الحالي ولكن اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من دعم الاتحاد الأوروبي حال دون ذلك، وقد أكد وزير التجارة أن المفاوضات المتعددة الأطراف قد انتهت وما بقي هي جولة مراقبة وهي هذه التي تنطلق في أكتوبر 2004؛

- يمكن القول أن الجزائر وصلت مع كبرى الدول إلى مستويات عرض للتعريفات الجمركية بنسبة مرضية ولكنها ليست 100% و هو ما يحتم على الجزائر أن تنهي مفاوضاتها مع 22 دولة المفاوضة.

بقي أن نشير بأن نهاية سنة 2004 لا يمكن اعتبارها تاريخا لانضمام الجزائر إلى المنظمة ولكن ذلك يتوقف على حجم و مسار التفاوض مع الـــ22 دولة المفاوضة للجزائر، وكذا طبيعة التفاوض الذي يأخذ شكل أسئلة من هذه الدول و أجوبة من الجزائر، ونتوقع أن يكون التوقيع النهائي على الانضمام في حدود سنة 2005.

سادسا: آثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على الجزائر

تتواجد الجزائر اليوم ضمن محيط وطني ودولي يتميز بتغير و آليات جديدة تحتم عليها التكيف والمواكبة وليس الانعزال، ولذلك وجب معرفته

وفهم كيفيات تأثيره و من ثم تلافي تأثيراته السلبية مع طرح سؤال جوهري ما الفائدة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

يمكن أن نضع هذا المحيط الذي تعيشه الجزائر في مجموعتين هما:

-وضعية الاقتصاد الوطني المتميزة بـــ:

-معدلات نمو صناعية متدنية؛

-إنتاج لا يتماشى وقواعد التنافسية؛

-تبعية كبيرة لقطاع المحروقات؛

-عدم التنوع في الصادرات؛

-ضعف هيكل الاقتصاد الوطني تكنولوجيا؛

-قطاع خدمات ضعيف وغير مستغل؛

-غياب استراتيجية زراعية وارتجالية سياسية فيه؛

-اتفاق شراكه سيفقد الجزائر 1.2مليار دولار كخسارة في الميزان التجاري سنويا[25].

وهنا يجب التأكيد على أن ثلث 1/3 التعريفات الخاصة بالمنتجات الصناعية سيتم تفكيكها خلال العشر سنوات المقبلة و15% خلال الـــ05 سنوات أما باقي المنتجات سيتم تفكيكها خلال فترة 10 سنوات أما المنتجات الفلاحية فلن يتم تفكيكها[26].

- التحولات العالمية التي يميزها:

-ظاهرة العولمة؛

-التعامل مع التكتلات الاقتصادية؛

-سيطرة قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية في التعامل؛

-الشرطية التي تربط التعامل الاقتصادي بعوامل الأمن و الديمقراطية والعدالة....

حتى نفهم جيدا أثر هذه العوامل و بقدر ما تأتي به من فرص نجاح وتحفيز للمؤسسات الوطنية فإنها بالمقابل تحمل تهديدات جمة، إذ يرى بعض الاقتصاديين أن آثار اتفاقية التجارة العالمية بالنسبة لدول العالم الثالث والجزائر إحداها هي آثار مدمرة لما تبقى من قدرات إنتاجية حقيقية فيها[27] ، فعلى سبيل المثال تخصص الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 46% من الناتج الداخلي الخام للبحث والتنمية منها 52 مليار دولار للمنتجات الصيدلانية - فمؤسسة مثل فايزر Pfizer الأمريكية وضعت ما يقارب 30 براءة اختراع brevets لمنتجات صيدلانية في الجزائر في حين لم تقدم صيدال Saidal أية براءة اختراع لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI [28] - وهذا يعطينا صورة عن أهمية تأهيل المؤسسات الوطنية وتوجيه إطاراتها إلى ضرورة الاهتمام بأهمية التكنولوجيا والإبداع في حياة المؤسسة.

وكما لا يخفى أن عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وهي عملية اندماج للاقتصاد الجزائري في المنظومة التجارية العالمية، تتضمن جانبا من التضحية يصل إلى رهن جزء من السيادة الاقتصادية وحتى السياسية كما يرى البعض لصالح الفضاء الاقتصادي الجديد بهدف تسهيل ربط السياسات الاقتصادية وإيجاد حد أدنى من التجانس في الأهداف والمصالح للدول الأعضاء[29].

هذه التخوفات أو التوازنات الاقتصادية العالمية الجديدة قد تظهر في شكل انفتاح اقتصادي كبير تنتج عنه ضغوطات وتهديدات لا يمكن مواجهتها إلا بتحقيق تنافسية الاقتصاد الوطني وتحقيق حد أدنى من الإجماع السياسي لدعم هذا المنحى من خلال[30]:

- الاتفاق على أن الهدف من الإصلاحات هو إقامة اقتصاد سوق؛
- ابتعاد الدولة عن التسيير المباشر للدائرة الاقتصادية و خوصصة المؤسسات العمومية؛
- إعطاء الأولوية للقطاع الخاص؛

- الاهتمام بالأسواق المحلية للسلع والخدمات.

وفي اعتقادنا فإن أهم الآثار التي يمكن أن تمس الجزائر من وراء الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة نبرزها من خلال النقاط التالية:

1- القيود الفنية على التجارة TBT: تتعلق بالقيود التي تتخذ طابعا أمنيا أو صحيا أو بيئيا و قد حددت المنظمة ذلك في 15 مادة و 3 ملاحق، وإن الدول المتعاقدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة مجبرة على الالتزام بمواصفات قياسية محددة في إطار علاقة المنظمة العالمية للتجارة بمنظمة التقييس الدولية والتي تخص مواصفات السلع و الخدمات (ISO 9000- ISO 14000)، ومن المعلوم أن الجزائر لا تتعدى ملكيتها لعدد محدود جدا من الشهادات للنوع الثاني ونفس الشيء بالنسبة للنوع الأول، في حين تملك الدول المتقدمة عشرات الآلاف منها[31]. وتشمل هذه المواصفات:

- الجودة؛
- أنظمة إدارة البيئة؛
- مواصفات المواد الأولية؛
- المواد المصنعة؛
- مواد التعبئة والتغليف،...

إذا جئنا إلى مقارنة بسيطة نجد أن التقدم في مجال المواصفات بالنسبة للدول المتقدمة حدث في فترة تمتد عبر قرن من الزمن، وهو ما يوضح لنا الصعوبة التي ستواجهها الجزائر في اختصار هذا الزمن في بضع عقود فقط.

لا يمكن اليوم لأية مؤسسة أن تحقق التنافسية بغياب مثل هذه المواصفات و يمكن الاستدلال بقول أحد الخبراء المكلفين بتطبيق هذه الاتفاقيات حين قال:"إن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر يوميا تعليمات ولوائح وأنظمة لمواصفات واشتراطات صحية وبيئية للحد من دخول السلع إلى أراضيها، وخاصة السلع الغذائية والنسيجية والصناعية بصورة عامة، وتقوم السوق

الأوروبية بالمقابل باتخاذ إجراءات مشابهة وهو ما ينعكس على الصناعة العربية التي لابد أن تواجه تلك التطورات"[32].

هذا يقودنا إلى القول أن الجزائر مجبرة إن أرادت الاستفادة من الانفتاح العالمي أن تنتج سلعا ذات جودة وفق المواصفات الدولية ببذل مجهود استثماري وبحثي كبير، مع عدم إغفال أن الدول المتقدمة ستصدر المزيد من المواصفات غير المعروفة اليوم.

2- حقوق الملكية الفكرية: تحكمها 73 مادة و قد جاءت مكملة لاتفاقية باريس سنة 1967 المتضمنة حقوق الملكية الصناعية واتفاقية بارن سنة 1971 الخاصة بحقوق التأليف. وتبقي الاتفاقية على منح الأعضاء نفس المعاملة التي تمنحها لمواطنيها فيما يخص حقوق الملكية الفكرية و تتعلق بـــ:

- ضمان حقوق الملكية الفكرية و نطاق استخدامها؛
- براءة الاختراع؛
- الرسومات الطبوغرافية؛
- حماية المعلومات السرية؛
- الرقابة على الممارسات غير التنافسية.

الملاحظ أن هذا الجانب يهم كثيرا الدول الأعضاء المفاوضة للجزائر وخاصة ما تعلق منها بظاهرة تقليد المنتجات و تعد من بين الالتزامات التي يضمن الاستجابة لها الوصول إلى العضوية. وقد تمت مناقشة هذه القضية بين الجزائر و هذه الدول بتاريخ 2003/12/02 أين طلبت الدول المفاوضة للجزائر من هذه الأخيرة حماية علاماتها "marques" وتقديم ضمانات لاحترام هذه الالتزامات وبالطبع ستكون عبارة عن قوانين وأفعال تؤكد ذلك.

هذا من الناحية القانونية، ولكن الواقع يطرح صعوبة كبرى في الحد من الظاهرة وهو ما يؤكده مفتشو الجمارك إذ أنه لا يمكن في كثير من الحالات

التمييز بين المنتج المقلد والأصلي وغياب الآليات المنظمة والفعالة لمحاربة هذه الظاهرة [33].

كل هذا سيلقي على الجزائر مسؤولية تحقيق مستوى عالي في القوانين والآليات التي بإمكانها الحد من الظاهرة وطمأنة الدول المفاوضة، وخاصة استصدار قوانين صارمة تقمع التعدي على حقوق الملكية الفكرية والمثال الواضح هو التأخر في انضمام الصين إلى المنظمة نتيجة الإصرار الأمريكي على تقديم الصين الدليل القانوني والعملي في محاربة الظاهرة التي أضرت بالشركات الأمريكية.

إن أثر هذه الاتفاقيات سيكون واضحا على الجزائر في مجموعة من الصناعات الدوائية، الغذائية، الكيماوية، الإلكترونية،... .الخ ويمكن تبيان ذلك من جانبين:

- الجانب السلبي:

- تحميل الصناعة الجزائرية أعباء مالية إضافية تقلل من وضعها التنافسي نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحمية بموجب هذه القوانين وحضر التقليد؛
- صعوبة نقل التكنولوجيا وبراءات الاختراع المبتكرة بشكل كبير في الدول المتقدمة وهو ما يزيد من تكاليف استعمالها بالنسبة للجزائر؛
- الاحتكار والتحكم الخارجي في سلوكيات استعمال التكنولوجيا والاختراعات وقيمتها المادية.

- الجانب الإيجابي:

- ويكمن في حالة وجود براءات اختراع أن يحميها ويحمي التقنيات الصناعية و الخدمية في حال تواجدها ومن المعلوم أن هناك اختراعات جزائرية استغلت في الخارج؛

- قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي نتيجة وجود التشريعات التي تحمي الإبداعات والابتكارات وهو شرط أساسي بالنسبة لشروط جذب الاستثمار.

3- الصناعات الدوائية: إن التركيز على قطاع مثل هذا جاء بالنظر إلى أهميته وتناميه في الجزائر إذ أصبحت منتجاته تغطي 60% من السوق المحلي وكذا إمكانيات التصدير المتاحة له، وذكرنا سابقا أن تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية ستكون له آثار على هذا القطاع فيما يتعلق ببراءات الاختراع وما ينجر عنه من ارتفاع لأسعار المنتجات الدوائية وهو ما يكلف ميزانية الدولة مبالغ ضخمة.

لقد بذلت الدول النامية جهودا في سبيل تعديل الاتفاق الذي لا يخدمها وهو ما أمكن من ضمان وتوفير أدوية بأسعار أقل، وهذا ما تقرر في المؤتمر الوزاري بالدوحة في نوفمبر 2001 والذي أقر تغييرات قانونية في اتفاقية تريبس Trips اتفاقية الملكية الفكرية، والتي سمحت للدول النامية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بالحصول على براءات اختراع لإنتاج أدوية محمية ببراءات الاختراع لعلاج حالات أمراض الإيدز والسل و الملاريا وغيرها من الأوبئة دون الحصول على موافقة مالك البراءة الأصلي[34].

ورغم ذلك فان تطبيق البنود يبقى صعبا خاصة في ظل دول لها من القدرة والقوة القانونية والصناعية والإنتاجية التي تجعلها تتجاوز هذه الامتيازات المحدودة، وهو ما يحتم ضرورة تأهيل القطاع لمواجهة ذلك خاصة من خلال الشراكة الدولية المدروسة والبحث عن الأسواق الجديدة والاهتمام بالسوق المحلية، من خلال خطة تسويقية تضمن استهلاك الدواء الوطني وهو ما يعني العمل على إيجاد نظام جودة للمنتجات الدوائية الوطنية.

4- الصناعات الوليدة: لعل هذا القطاع هو الذي سيتأثر، و سيتضرر إذا لم يكن الاتفاق حازما لحمايته من المنافسة الدولية، إلى حين الوقوف والقدرة على مواجهة الشركات الأخرى، إذ أن الصناعة الجزائرية هي صناعة وليدة، ولم

تتعود، و لم تمتلك الآليات التي تسمح لها بالمنافسة الكاملة، خاصة مع ما مرت بها من مراحل إصلاح متتالية. و كما لا يخفى علينا فان رفع الحماية سيخفض من معدل التصنيع، وسيظهر خطر الشركات المتعددة الجنسيات على مثل هذه الصناعات.

"وتؤكد التجارب العالمية السابقة للتجربة الجزائرية في مجال المبادلات التجارية كتجربة اليابان والولايات المتحدة والدول الغربية بينت خطورة الحرية التجارية المفرطة للأسواق أمام المنتجات الأجنبية وأبرزت دور و أهمية الحماية الظرفية لصناعاتها الناشئة"[35]. ومثال ذلك ما يقوم به اليابان بوسائل حماية غير تقليدية لمواجهة الدول المتقدمة الأخرى.

5- إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة: تعتمد هذه الاتفاقية على مبدأين:

- المعاملة الوطنية للمستثمر الأجنبي بمنحه امتيازات المستثمر الوطني؛
- الشفافية والوضوح والإعلان على تدابير الاستثمار التي لا تتعارض مع الالتزام الأول وإلغاء كافة القيود الكمية، وللمستثمر في هذه الاتفاقية الحق في استيراد مستلزمات الإنتاج دون قيود في تصدير منتوجه أو تحديد حصة للسوق المحلي.

يتمثل اثر الاتفاق حول إجراءات الاستثمار في جانبين:

- الجانب الأول:

- وجود إمكانيات استثمار خصبة في الجزائر و توفرها على إمكانيات الإنتاج؛
- وجود سوق استهلاكي كبير؛
- إمكانيات الشراكة مع رأس المال الوطني.

وهنا يمكننا أن نبدي ملاحظة مهمة وهي ضرورة خروج الجزائر من الاعتماد على الاستثمارات في الميدان البترولي والتي بلغت حسب الأستاذ سيد علي بوكرامي سنة 2003 حدود 2.5 مليار دولار[36]، وهو مبلغ له دلالته الهامة ولكن مقابل ذلك نجد ضعفا في الاستثمار المنتج من غير المحروقات.

- الجانب الثاني:

قد تضعف الإمكانيات الكبيرة للشركات العالمية القطاع الوطني وتخرج الصناعة الجزائرية من السوق، وهذا لقدرة الشركات العالمية على الدعاية وتحمل الخسارة الانتقالية ومن ثم فرض نفسها في السوق، وهو ما يستدعي وضع قواعد تحديد مجالات الاستثمار مع التقيد باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهو تحدي كبير ولكن يمكن استغلال الاستثناءات الممنوحة فيه.

6- الزراعة و تدابير الصحة و الصحة الحيوانية والنباتية: مضمون هذه الاتفاقية هو:

- الوصول إلى الأسواق بخفض التعريفات الجمركية؛
- خفض الدعم و تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية؛
- اتخاذ إجراءات السلامة الصحية؛
- تحسين أوضاع صحة الإنسان والحيوان والنبات.

إن اثر هذه الاتفاقية يظهر من خلال بعض الصناعات كالصناعات الغذائية المعتمدة على المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية ومثل ما هو معروف أن الجزائر:

- تستورد كميات معتبرة من الأغذية تصل سنويا إلى حدود 3 مليار دولار تقريبا؛

- تعتمد كثير من الصناعات (صناعات الحبوب، الزيوت النباتية، الألبان، السكر،...) على استيراد مدخلاتها الغذائية الأولية من الخارج؛

- تدعيم الدول المتقدمة للصادرات الزراعية للمنتجين سيضر بالمنتجين في العالم الثالث، وهو ما يعيق صادرات الجزائر من المزروعات وانخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. ويقدر البنك الدولي الإعانات التي تقدمها الدول المتقدمة لمزارعيها إلى بليون دولار في اليوم الواحد، ويضيف أن إلغاء هذه الإعانات يعود على الدول النامية بفائدة تصل إلى 1.5 تريليون دولار سنويا[37].

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يلزمها بأن تعمل على تحويل القيود الكمية المفروضة على الصادرات الزراعية إلى قيود تعريفية، ثم تقليص هذه الأخيرة في مدة قدرها 10 سنوات بمعدل 25% ولكن الاتفاق التفضيلي الذي أمضته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي سيسمح لها بأن لا يبدأ سريان هذه التحولات إلا بعد انتهاء هذا الاتفاق، أما ما ستتأثر به فهو اتساع رقعة المنافسة الدولية بسبب انفتاح الأسواق أمام المنتجات الزراعية للدول غير المنتمية لتلك الاتفاقات[38].

والنتيجة أن الأثر الزراعي سيفوق أثره السلبي الإيجابيات القليلة المنتظرة ويعود ذلك إلى أن الجزائر مستورد صافي للمنتجات الزراعية، وكذا لإمكانياتها وقدراتها الإنتاجية والتكنولوجية الضعيفة مثلها مثل الدول العربية الأخرى التي يقدر مجمل صادراتها 7 مليار دولار أي 1% من الصادرات العالمية بينما تقدر الواردات بـــ:28 مليار دولار أي6% من الواردات الزراعية العالمية.

إن الإحصائيات تشير إلى النسبة الضعيفة التي يشارك بها القطاع الزراعي في تغطية الواردات الوطنية وهي النسبة التي قدرتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بما لا يفوق 4% [39].

يظهر من خلال هذه المعطيات التأثير السلبي على القدرة التنافسية للصناعة الجزائرية وذلك نظرا لتحكم المصدرين الأجانب في أسعار هذه المواد وهو ما يؤثر على تكلفة الإنتاج كمقياس رئيس للمنافسة، كما يمكن أن يمتد التأثير إلى العمالة التي ستواجه خطر البطالة في حال عدم قدرة المؤسسات على المنافسة.

7- المنسوجات و الملابس: تعتبر من أكبر الاتفاقات في إطار المنظمة وسيبدأ العمل بها ابتداء من 2005 أين ستخضع هذه التجارة لأحكام المنظمة العالمية، وسيتم الإلغاء النهائي للحصص في عام 2005. بالنسبة للجزائر يتمحور أثر الاتفاقية في زاويتين:

الزاوية الأولى: إيجاد سوق لتصريف المنتجات المحلية لبلدان العالم الثالث والجزائر من ضمنها، يعطي إمكانيات و أفضلية نسبية في هذه المنتجات؛
الزاوية الثانية: وجود أفضلية تنافسية لدول العالم الثالث في هذا النوع وكذا التطور الغربي في تخفيض تكاليف إنتاج هذه المنتجات مستقبلا. كما أن هذا القطاع يشغل عدد كبير من العمالة على غرار كثير من الدول النامية وإن أصيب بنكسة فإنه سيؤدي إلى ارتفاع البطالة.

تمنح المنظمة العالمية للتجارة في هذا السياق استثناءات لدول العالم الثالث وجب استغلالها وكذا تأهيل المؤسسات الوطنية للوصول إلى مستوى تحكم جيد في حدود 2005. ومن المعلوم أن الجزائر لها قطاع نسيج كان من الممكن إن وجد التأهيل اللازم أن يساهم في تنويع هيكل الصادرات.

تتطلب الآثار المرتقبة لهذه الاتفاقية من الجزائر أن تعمل على تحسيس العاملين في هذا القطاع من رجال أعمال وصناعيين والقيام بدراسات إحصائية ميدانية تسمح بمعرفة الآثار المتوقعة ومن ثم إعداد استراتيجية لمواجهة السلبي منها واستثمار إيجابياتها.

8- المشتريات الحكومية: وفقا لما جاءت به اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة فإنه سيتم فتح المجال للمنتجين والمصدرين الأجانب للمشاركة في مناقصات الحصول على العقود وهو ما يعني تجريد المؤسسات الجزائرية من الأفضلية التي كان يعطيها:

- امتياز التعاقد؛
- الحماية من المنافسة الأجنبية.

9- تراخيص الاستيراد: إن آثار هذه الاتفاقية يمكن إجمالها في مجموع النقاط التالية:

- زيادة المنافسة الأجنبية للمؤسسات الوطنية وهذا طبقا لما تنص عليه الاتفاقية من خلال ضمان عدم استخدام تراخيص الاستيراد كوسيلة للحد من الواردات وتغيير أنظمة الاستيراد لتتلاءم والاتفاقية؛

- ترقب خروج الكثير من المنتجين من السوق لعدم مطابقتهم مقاييس الجودة العالمية.

10- الإغراق والأسواق المحلية: قد تؤدي ظاهرة الإغراق إلى إضعاف المنتجات المحلية ومن ثم المؤسسات الوطنية، خاصة من قبل دول لها إمكانيات للتهرب القانوني من تثبيت ممارساتها للإغراق وكما نعرف فإن تثبيت الإغراق من الصعوبة بمكان ويتطلب مجهودا دوليا وعملا تقنيا كبيرا. و لقد وضعت اتفاقات تسمح للدولة العضو وضع تشريعات قانونية تسمح لها حماية صناعاتها الوطنية في حال ثبوت وجود إغراق من السلع الأجنبية.

رغم ذلك فان الدول المتقدمة لا تكف عن هذه الأساليب والدعم الذي تقدمه إلى صناعاتها وفي ذلك يقول روبرت لورنس robert laurence الباحث الاقتصادي بمعهد ماسا شوستس "على خلاف الحال في الولايات المتحدة فان لدى كل من اليابان وأوروبا برامج واسعة النطاق ترمي إلى تحسين الأداء التجاري... ومادامت اليابان وغيرها من البلدان تساعد الشركات التي تنتج سلعا تستوردها الولايات المتحدة مثل المنسوجات والصلب، فان الأرجح أن تحقق الولايات المتحدة كسبا من وراء ذلك ولكن الولايات المتحدة بدأت تتضرر عندما شرعت البلدان في دعم منتجات تتنافس مع صادرات الولايات المتحدة مثل الطائرات والأقمار الصناعية والحاسبات الآلية. ولاشك في أن استهداف صناعات معينة من جانب البلدان الأجنبية قد أخذ بعين الجد عندما أصبحت تلك الصناعات تتنافس مع الولايات المتحدة"[40].

11- المعونة الفنية: يمكن أن يكون لهذا الجانب أهمية بالغة إذا ما أحسنت الجزائر استغلال ذلك من خلال المعونات الفنية التي توفرها المنظمة بتدريب

المسئولين ورجال الأعمال وتمكينهم من فهم القواعد والإجراءات المعقدة المتعلقة بتطبيق الاتفاقات، ولا يخفى أن فريق التفاوض الجزائري بقيادة وزير التجارة سوف تكون له استفادة وأهمية من خلال جولات المفاوضات التي ستتبعها عمليات تدريب أخرى للقائمين على الملف وخاصة رجال الأعمال والمصدرين الجزائريين الذين هم بحاجة إلى فهم الإجراءات حتى يتمكنوا من المنافسة و دخول الأسواق.

12- تجارة الخدمات[41]: تدل الأرقام على الأهمية التي أصبح يحتلها هذا القطاع خاصة في اقتصاديات البلدان المتقدمة، وهو ما حذى بهذه الدول إلى العمل على إدخال بند جديد في اتفاقيات المنظمة غداة انتهاء جولة الاوروغواي خاصة بالنسبة لدول مثل الولايات المتحدة وألمانيا واليابان والدول الصناعية الأخرى فقد بلغ حجم التجارة العالمية من الخدمات عام 2000 ما يفوق 1415 مليار دولار أي خمس التجارة العالمية الكلية وهذه النسبة تعد أقل من الحقيقة لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار العمليات التي تجري داخل الدولة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية وتستحوذ كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا على 939 مليار دولار أي 2/3 صادرات العالم منها، وهي نفس الأهمية التي نجدها في الاستيراد، و بالمقابل لا تتجاوز صادرات البلدان الإفريقية 30 مليار دولار وهي تمثل2.1% من صادرات الخدمات العالمية، والواردات تقدر بـــ2.7% أي ما مجموعه 38 مليار دولار وهي نسبة ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة الأخرى.

المعروف أن تجارة الخدمات في بدايتها وهو ما نص عليه الاتفاق الذي وضع الإطار وترك الاتفاق النهائي بالتدريج في السنوات المقبلة و تشمل الخدمات في الجزائر:

-التحويلات بدون مقابل والتي تتمثل في مداخيل العمال المقيمين بالخارج؛

-السياحة؛

-مداخيل الاستثمار.

إذا كانت اتفاقية الخدمات تمنع على الدول بان تقيد من دخول التحويلات من العمال بالخارج إلى الجزائر إلا أن النسبة الضعيفة التي يحولونها مقارنة ببلدان أخرى كتونس والمغرب تجعل من هذا البند أثرا ضعيفا.

أما السياحة فالجزائر لها من التنوع الثقافي والبيئي والطبيعي الذي يمكنها من استقطاب السياح وسيكون لها مستقبل إذا ما اعتمدت استراتيجية طويلة المدى وأعطيت الأولوية لذلك، ففي بلدان كتونس والمغرب أصبحت تجارة الخدمات تحقق فائضا، ولا يخفى علينا عدد الجزائريين الذين يذهبون سنويا للسياحة في هذه البلدان دون أن يستقطبوا محليا.

الخاتمة:

إن ملف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يبقى من بين الملفات الغامضة بالنسبة للجزائريين مثله مثل ملف الشراكة مع الاتحاد الأوربي، ومنذ 1987 تاريخ أول طلب تقدمت به الجزائر للانضمام للاتفاقية -قبل أن تتحول لاحقا إلى المنظمة- تسعى الجزائر لأقلمة تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا، مثل المصادقة على قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات وملاءمة نظامها الجمركي للنظام المعمول به عالميا، كونها تعي أن هذه الإجراءات لا يجب أن تتم على حساب اقتصادها الوطني وإنتاجها المحلي.

ما يمكن أن نؤكد عليه في الختام هو انه لا يمكن في ظل المعطيات العالمية الحالية أن تبقى الجزائر منعزلة ولا تندمج ضمن المسار الاقتصادي الحالي، ولكن يجب اخذ الإحتياطات اللازمة لذلك[42]، بالرغم من انه كلما تأخرنا كانت التكلفة مستقبلا اكبر ، وعلى هذا فان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بقدر ما يطرح من تخوفات يمكن كذلك أن يفتح بابا آخر لانطلاقة جديدة للمؤسسات الوطنية في سياق بحثها عن التنافسية.

يمكن أن نطرح مجموعة من التخوفات والآمال التي نعتبرها خلاصة عملنا هذا وهي:

أولا: التخوفات:

- إن الحرية التجارية حسب مفهوم المنظمة العالمية للتجارة ستؤدي إلى رفع الحماية على نوع من الصناعات الناشئة وهو ما ينعكس على معدل التصنيع الذي يؤثر على الدخل و يؤدي إلى طرد العمال؛
- أصبح التعامل في الاقتصاديات العالمية تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسيات المندمجة فكيف يمكن لاقتصاديات ناشئة مواجهة ذلك؛
- خفض الرسوم الجمركية سيحرم الجزائر من مورد هام قد يضعف من إيراداهما؛
- إن رفع الدعم عن السلع الزراعية فيه خطر على المستهلك والصناعة الجزائرية ذات المدخلات الزراعية؛
- قامت الدول المتقدمة بتحرير منتجات السلع التي تملك فيها أفضلية و لم تتحمس إلى تحرير أسواق السلع التي تملك فيها دول العالم الثالث أفضلية نسبية كالمنسوجات، والمنتجات الزراعية التي مازالت تدعمها؛
- إن تحرير قطاع الخدمات في الدول المتقدمة جاء نتيجة إحساس الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وألمانيا واليابان خاصة بمدى مساهمته في الدخل ولكن الوضعية في الجزائر ليست كذلك لان اغلب القطاعات الخدمية الكبرى حساسة واستراتيجية؛
- التخوف من أن تكون الإجراءات المتخذة في إطار منظمة التجارة العالمية والتي يقصد ها الحرية التجارية وفتح الأسواق طرقا أخرى لحماية الدول المتقدمة لأسواقها وفتح أسواق الدول النامية والسيطرة عليها من خلال الربط بين التجارة ومعايير العمل والبيئة.

ثانيا: الآمال:

- الحصول على التكنولوجيات الحديثة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة من الشركات الكبرى؛
- الكفاءات الإدارية التي يمكنها أن تساهم في دعم القدرة البشرية للمؤسسات الوطنية؛
- استغلال المؤسسات الوطنية لهذه الكفاءات و القيام بشراكه معها؛
- الاستفادة من فتح الأسواق الخارجية و محاولة امتلاك حصة فيها؛
- الاستفادة من الاستثناءات التي يمنحها الانضمام في تحقيق الأفضلية وتأهيل النسيج الصناعي و الخدماتي خاصة؛
- التنسيق مع باقي الدول المتضررة من هذه الاتفاقيات من اجل البحث عن ما يسميه البعض بـــ: الجولة التاسعة من المفاوضات لمحاولة الحصول على بعض المكاسب المساعدة لخصوصيات بلدان مثل الجزائر.

إنه من المبكر تقييم آثار الانضمام بشكل موضوعي ومتعمق وبأسلوب كمي، إلا أنه يبقى دائما من حق الجزائر إذا ما صارت عضوا اتخاذ بعض التدابير وفرض قيود أمام التجارة إما بالتشاور الجماعي في إطار المنظمة أو بصفة انفرادية منها أساسا[43]:

- مبدأ ضمان السلامة؛
- الأمن القومي؛
- الاستثناءات العامة المتعلقة بالصحة والرفاهية؛
- التلوث وتنظيم عمليات التصنيع؛
- فرض قيود لمواجهة الممارسات غير الشرعية للأعمال؛
- الاستثناءات المقررة لصالح ميزان المدفوعات وتقلبات سعر الصرف؛
- الاستثناءات المتعلقة بمواجهة الإغراق.

كما يمكن أن تستفيد الجزائر من الترتيبات الخاصة بالدول النامية سواء ما تعلق منها بفترة السماح أو الترتيبات الخاصة بالنسيج والملابس أو الترتيبات

الخاصة بالتضرر من انفتاح التجارة وتخفيض التعريفة. بالمقابل هناك أيضا بند يتعلق بالبلد الأولى بالرعاية NPF-Nation La Plus Favorisée ، يبقى التفاوض حوله مع الدول الأعضاء في المنظمة على أمل تحديد المزايا الممنوحة لأطراف أو لأخرى، وهذا ما كان مقدرا أيضا في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي الموقعة في افريل 2002.

من جهتنا يمكن تقديم بعض التوصيات التي نراها أساسية في إطار استكمال مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

التوصيات:

- إتمام ومواصلة المفاوضات برؤى متوازنة تتوسط اتجاها الاندفاعية والانعزالية مع التأكيد على وجوب توفر القدرة والبراعة على التفاوض عند الطرف الجزائري؛
- ضرورة رسم وتوضيح معالم استراتيجية شاملة و قطاعية أو ما يعرف بالهندسة الشاملة للاقتصاد الوطني؛
- رفع الغموض في مفهوم وحدود ما عرف بـــ: المصالح الوطنية les intérêts nationaux؛
- ضرورة الاستمرار في طلب تقديم المساعدة التقنية الكفيلة لتسريع الانضمام مع الأخذ بالاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري ومساعدته على تجاوز الصعوبات التي تجدها المنتجات الوطنية في اقتحام الأسواق العالمية؛
- الاستمرار في تعديل وتكييف المنظومة القانونية والتشريعية بما يتلاءم مع مقتضيات الانضمام ومواصلة مجهودات إصلاح المنظومة المصرفية و الجبائية والجمركية؛
- مواصلة العمل في إطار التأهيل الإداري للمؤسسات الاقتصادية وتطوير النسيج الصناعي الوطني؛

-الاستمرار في مراجعة السياسات الاقتصادية اللازمة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتطوير الهياكل الإنتاجية؛

-زيادة الحوافز المقدمة للقطاع الخاص قصد تحقيق الجودة والتنافسية وخفض تكاليف الإنتاج للتوافق مع متطلبات المواصفات والمقاييس العالمية؛

-تطوير السوق المالية من خلال توفير و تنويع منتجاته حتى يتمكن من استقطاب الاستثمارات الأجنبية؛

-العمل على إيجاد وتنمية المعاهد الفنية المتخصصة في تكوين العمالة قصد الوصول بها إلى مستويات إنتاج عالمية؛

-تشجيع استهلاك المنتج المحلي وهذا لن يتأتى إلا من خلال تحقيق التوصيات السابقة والوصول إلى منتوج محلي يضاهي المنتوج العالمي.

وفي ختام هذا المقال من حقنا أن نتساءل إلى أي حد سنذهب في حماية الاقتصاد الوطني؟ و الي أي حد كذلك سنذهب في حماية المستهلك؟ وهل أن الأشواط الباقية والحاسمة ستتجه نحو ضمان أكثر لمصالح الجزائر أم أنها ستكشف لنا عن مزيد من التنازلات والانفتاح اللامحدود و اللامشروط؟.

الهوامش

[1] - نسبة إلى المدينة الأمريكية التي أبرمت بها الاتفاقيات ونشأ على إثرها كل من صندوق النقد الدولي F.M.I والبنك العالمي للإنشاء والتعمير B.I.R.D.

[2] - أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية،القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 2001، ص.147.

[3] - المرجع السابق، ص.147-148 بتصرف.

[4] - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، بيروت، 1998، ص.324.

[5]- محمد ناجي حسن خليفة ،اتفاقية منظمة التجارة العالمية و أثرها على الدول النامية،د.محمد ناجي حسن خليفة،الملتقى العلمي الدولي الأول،كلية الاقتصاد،جامعة الجزائر 31ماي-02 جوان2003،ص.11.

[6] - أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص.150-154 بتصرف.

[7] - -سمير محمد عبد العزيز،التجارة العالمية و جات 94،مكتبة الإشعاع الفنية،الإسكندرية ،مصر،الطبعة الثانية،1997،ص.31.

[8] - سميت هذه الجولة بجولة طوكيو بسبب انعقاد المؤتمر الوزاري الذي أعلن بدايتها في العاصمة اليابانية في سبتمبر 1973.

[9] -سمير محمد عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص.31.

[10] - منها: اتفاقية لمكافحة الدعم، اتفاقية القيود الفنية على التجارة، اتفاقية إجراءات تراخيص الاستيراد، المشتريات الحكومية، اتفاقية حول احتساب قيمة الجمارك، تطوير اتفاقية مكافحة الإغراق التي تم التوصل إليها في جولة كينيدي، بالإضافة إلى اتفاقيات التجارة في الألبان واللحوم والطائرات المدنية.

[11] - زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص.335.

[12] - المرجع السابق، ص.337-338.

[13] - لمزيد من التفصيل يرجى تصفح موقع المنظمة على الانترنيت: www.wto.org

[14] - المرجع السابق، ص.338.

[15] - المرجع السابق، ص338-339.

[16] - ضياء مجيد الموسوي،العولمة واقتصاد السوق الحرة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003،ص.161-163.

[17] -المرجع السابق،ص.164.

[18] -www.wto.org

[19] - اتفاقيات المناقصات الحكومية هي اتفاقيات اختيارية.

[20] -Partenariat Euro-Médeterraneen , Note d'Information, Commission Européenne, DG Relations Extérieures, Mars 2000.

[21]- يمكن لنا أن ندرك حجم التدخل الذي يمكن أن تواجهه أي دولة تنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة وهو ما اعترف به مدير التجارة الخارجية بوزارة التجارة السيد شريف زعاف، الذي صرح يوما قبل ذهاب الوفد أنه بإمكان دول أعضاء في المنظمة أن تسأل الجزائر عن المادة التي تمنع استيراد الخمور طبقا لمبدأ المعاملة بالمثل للسلع الوطنية والأجنبية ويمكن الرجوع إلى :

www.mafhoum.com/press6/171e15.htl

[22] -www.algerie-dz.com/article453.html

[23] - www.africatime.com/algerie/nouvelle/asp?no.nouvelle: 1395898 :no_categorie=3

-[24]www.africatime.com/algerie/nouvelle/asp?no.nouvelle:1395898 :no_categorie=3

[25] -Fatma-zohra Oufriha, L'Algérie Face à La Mondialisation-Régionalisation, Sous La Direction De M.Ferfara & Autres, Alger, Casbah,2001, P.71.

[26] -www.algerie-dz.com/article453.html

[27] -محمد دويدار،الاقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندرية،مصر،1999،ص.207.

[28] -www.algerie-dz.com/article453.html

[29] -Abdelouahab Chemmam,a propos d'integrationeconomique entre p.v.d,revue sciences humaines, n :16-decembre2001,p.89

[30] - Boualem Abassi , Le Secteur Industriel Et La Problématique De Sa Modernisation, Edition Casbah, Alger,2001,p.143 et 144.

[31] - فلاح سعيد جبر، انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية،ص.68.

[32] -ibid. , P.71.

[33] -la contrefaçon en algerie , le quotidien d'Oran, le 02/06/2004

[34] www.mocioman.gov.om/arabic/organisations/ disadvantage_ accession.html

[35] بفة الشريف، المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مصر، السنة التاسعة العدد العشرون، صيف 2000، ص.89.

[36] -www.algerie-dz.com/article453.html

[37] www.un.org/arabic/conferences/wssd/whatsnew/stor5.html

[38] -aljazeera.net

[39] -aljazeera.net

[40] -لستر ثارو،ترجمة أحمد فؤاد بليغ،الصراع على القمة،سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، عدد 1995،204،ص.375.

[41]-aljazeera.net

[42] -ibid., P.71.

[43] - لمزيد من التفصيل حول هذه القيود أنظر: زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 362-368.